المصطلح اللساني ورهان الترجمة -مصطلح سيمياء نموذجًا-

The Linguistic term and translation challenge -The semiotics term as sample

د/ نجلاء علي مطري *

جامعة جازان– المملكة العربية السعودية، nmatari@jazanu.edu.sa

أ.د/ نعيمة سعدية

جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، n.sadia@univ-biskra.dz

تاريخ الارسال 2021/10/26 تاريخ القبول 2021/11/05 تاريخ النشر2021/12/27

ملخص:

تشكل مسألة المصطلح قضية بالغة الأهمية في شتى العلوم وأصنافها؛ فمصطلحات العلوم مفاتيحها، ويواجه المصطلح في الدرس اللساني تحدّيات لضبط خريطته وحدوده في منعرجات الكتابة، فكان من الضروري وضع المصطلح في مقاربة إبستيمية ووصفية، تحاول تتبع مدلوله في سياقاته المختلفة.

وفي ضوء هذا الهدف، نطمح بهذه الورقة إلى عرض انتماء المصطلح إلى حقل دلالي– معرفي محدد يترتب عليه أن ينتظم في علاقات أرضية خصبة تؤسس الإطار العام له كمصطلح، بما قدمته جهود الترجمة والتعريب، وبسط تعالقات هذا المصطلح مع المصطلحات الأخرى، وسياقات استعماله المختلفة، واخترنا لبيان ذلك مصطلح السيمياء.

الكلمات المفتاحيّة: المصطلح –اللساني– السيمياء– التعريب– الترجمة.

Abstract:

The term is very important in all sciences since terms are their Key.
we aim in This research paper to show the linguistic practices of the semiotic term and make research in translation and Arabization efforts to show its methodological linguistic contexts within the frame work of the cognitive –semantic field to which it belongs establishing the general frame of the term.

- **Key Words:** The term- semiotic- linguistic- arabization- translation

* المؤلف المرسل

1- مقدِّمة:

مصطلحات العلوم مفاتيحها، وبوابة الولوج إليها، وهي أداة تواصلية تمثل جسرا يربط بين الحضارات والثقافات المختلفة، لذلك أصبحت المسألة المصطلحية تستقطب اهتمام الباحثين والدارسين، النقاد، والمفكرين، من كل حدب معرفي وصوب تخصصي.

من منطلق الإيمان، بأنّ "مشكلة المنهج هي مشكلة أمتنا الأولى، فلا يكون التقدم إلا بعد الاهتداء في المنهج للتي هي أقوم"[i] في البحث والدراسة، كما أنّ العلم ليس هو المعارف المتراكمة والمعلومات المكدّسة،لأن "المعرفة خلاصة الممارسات العقلية للإنسان تتشكل ضمن أطر ثقافية وحضارية محددة، وتدخل في علاقة حوار ومثاقفة مع أطر ثقافية وحضارية أخرى"[ii]؛ فلابد إذن من استيعاب المعلومة أولا–وهذا جزء من المنهج– ومن ثمة يتحقق فعل التحليل والتعليل والتركيب، وبغير المنهج القويم لا يمكن أن يستقيم للبحث العلمي سير، وهي مسألة لما تعط حظها من العناية والاهتمام، وأهم مقوّم في المنهج المصطلح، الذي كان له ووفق كل هذه المعطيات والمكونات المعرفية قابلية في تعدد محددات التعريف والممارسة من باحث إلى آخر بل حتى عند الباحث الواحد، ومن ثمة تعددت المصطلحات الدالة على المفهوم الواحد في الدراسات الغربية المؤسسة له، وانعكس الأمر على الدراسات العربية، الذي فتحت الباب على كم هائل من المصطلحات أبسط ما يقال عن معظمها أنها مرتجلة وفردية وتبتعد أشواطا عن الضوابط العلمية.

وفي ضوء هذا الهدف، نطمح بهذه الورقة البحثية إلى التنقيب في الممارسات العلمية المفهومية لمصطلح السيمياء وتعالقاته مع مصطلحات اللسانية أهمها الدلالة والتداولية، كما نهدف إلى التنقيب في الدلالات اللغوية والاصطلاحية، لهذا المصطلح اللساني الأكثر ترددا في الممارسات اللغوية الحديثة، كما نهدف إلى تشخيص ضروب العلاقات الرابطة له معها، بما يكشف المفاهيم الدقيقة لها، سواء أتعلق الأمر في تحدّرها عن أصول معينة، في حقول معرفية محددة، أم في «الانزياح الدلالي» الذي لحق بها، وكل هذا اقتضى الحفر في أصولها، بما يكشف عن الأهمية المعرفية لها، في سياق تكوّن الفكر الإنساني الممنهج، وما حققته مكاتب الترجمة في الوطن العربي.

وعليه، يواجه الدرس اللساني رهانات وتحديات صعبة، في ضبط مصطلحاته، لأسباب عديدة، أثرت سلبا عليه، بل أثرت على وتيرة سير تعلمه وتعليمه ، وحتى التعامل معه وبه، فراح الباحث يتلاعب في توظيف المصطلحات من سياق إلى سياق، ومن مجال إلى آخر، فقد المصطلح خصوصيته، متناسين أن كل مصطلح هو حمولة معرفية وثقافية معقدة، فالوحدة اللسانية تختلف عن الوحدة الصوتية والتوحد اللغوي وغير ذلك، كما الأمن اللغوي يختلف التمكن اللغوي والتمكين اللغوي، كما يختلف عن مصطلح الاقتصاد اللغوي عن الحذف والنحت اللذان هما آليات منه، وغير ذلك من المصطلحات الفضفاضة، التي استعملت بضبابية ففقدت معناها.

ومن المصطلحات التي حدث لها ذلك، مصطلح السيمياء، الذي تساوى في كثير من الدراسات مع المصطلحات: الدلائلية والدلالية وحتى التداولية، على سبيل المثال لا حصر- بعيدا عن الآليات الصحيحة لتوليف المصطلح وتفعيله في الدرس اللساني.

وقد كانت مقاربتنا لهذه الدراسة مقاربة إبستيمية وصفية باعتبارها الآلية الأنسب لتظهير إشارتها المنهجيّة، القادرة على توضيح الأنساق المعرفية والنظرية للمصطلح.

2. الترجمة – الحقيقة والواقع:

تأسست مكاتب تنسيق الترجمة والتعريب في الوطن العربي، ليكون هدفها تنسيق فعل الترجمة للمصطلحات وتعريبها بالتخطيط لمعجمية تحاول التقارب حدّ التطابق من المعجمات الحديثة للمصطلحات الغربية، ثم عن طريق البحث عن المفردات المناسبة لها في اللغة العربية[iii]، لذلك النظير الغربي، قصد الاستعمال الحسن.

ومن بين الجهود التي عالجها مكتب تنسيق التعريب قضية صلاحية اللغة العربية للتدريس الجامعي، وضبط مصطلحاتها، وقوتها في البحوث العلمية، ضمن بحث بعنوان: «اللغة العربية وتحديات العصر»؛ حيث ذكر أنّ اللغة العربية صالحة للتدريس الجامعي في العلوم الحديثة، لكن يلزم في هذا التدريس الاستعانة بلغة أجنبية، وقد طرح العتبات التي تعثر العلمي باللغة العربية حيث يمكن تلخيصها في عدم وجود المراجع العلمية باللغة العربية، من جهة، ونقص المصطلحات العلمية والتقنية العربية واختلافها بين الدول العربية، من جهة ثانية.

الترجمة ممارسة معرفية ذهنية إدراكية معقدة تعمل على نقل أفكار من لغة إلى أخرى، وتساعد على معرفة الآخر، وهي نشاط إنساني، به تنقل المعارف والكشوف والعلوم، ليتحقق التطور الحضاري، والرقي الاجتماعي، عبر التعرف على مختلف الثقافات بأشكالها المتعددة وموضوعاتها المتنوعة وهذا التعدد في الأشكال، والتنوع في الموضوعات، هو ما جعل من الثقافة المعبّر الأساس عن طاقة المجتمعات في الإبداع والمرجع المهم في مقياس مستوى الرقي والتحضر، الذي لا يتحقق بحسن استقبال العلوم والاشتغال عليها والاستفادة منها، وهو الأمر الذي أدركه الغرب ومضى فيه قدما، وعجزنا نحن عن استيعابه، فقد فهموا كيف يمكن نقل المعرفة، بمنتهى الأمانة، وبنوا عليها حضارتهم، وأفكارهم، ونظرياتهم، لتأخذ الترجمة -كما كانت سابقا- حيزا كبيرا من حياة الإنسان، الذي يسهم في تحقيق التواصل الاجتماعي بين الأفراد وبين المجتمعات، خاصة ما ارتبط بترجمة أفكار ونصوص ومشاعر ورؤى وغيرها، ناهيك عن فعل الترجمة الذي نمارسه، بقوة في حياتنا، فكلنا مترجم بطريقته، لنصنع التفاعل مع الآخرين، ونؤثر فيهم كما ينبغي.

وعلى "كل مترجم أن يتقيد بآليات وقوانين تسمح له بالترجمة الصحيحة، وكل مترجم لابد أن يكتب بلغة يفهمها كل قومه، فمثلا إذا أراد أن يترجم نصا إلى اللغة العربية فعليه أن يكتب بالعربية الفصحى، حتى يتمكن

من نشر رسالته لتصل إلى كل البلدان العربية، وفي العصر الحاضر، إن أمر الترجمة من ضرورة التقاء اللغات واستدعت عملية التعريب الاستعانة باللغات الأخرى لضمان الاستمرار، فتنبهت جامعة الدول العربية ومؤسساتها العلمية إلى تبني الترجمة فعلا حضاريا لإثراء اللغة العربية، وذلك بترجمة الوافد الأجنبي كأنها في موقف الأخذ والعطاء، ومن هنا وقع الاهتمام بهذا المجال مصاحبا لحركة التعريب، لأن التعريب هو الذي يحرك الترجمة"[iv]، وهذا ما لم ندركه نحن الباحثين؛ لأنّ الترجمة الحقيقية هي حالة خاصة ومعمقة لعملية التواصل والتلقي في أي فعل لغوي إنساني بها يتحقق التقارب للمكونات الدلالية والمرجعية المعرفية المتحكمة بالموضوع؛ فكل كلمة لا تدرك إلا من خلال موقعها داخل تصور نظري يمنحها مشروعية الوجود والاشتغال، وهي حقيقة تضمن وجود خصائص معجمية ومكونات ثقافية–منطقية داخل الكلمة المختارة في الترجمة؛ باعتبارها تمثيلا عقليا للأشياء الفردية، وقد تمثل شيئا واحدا أو مجموعة من الأشياء الفردية، التي تتوفر فيها صفات مشتركة...الترجمة هي وسيلة تتيح للقارئ المترجم الاطلاع على ما كتب فيه الغير، فهي النافذة التي نستطيع من خلالها الاطلاع على ثقافة هؤلاء الغير، والإلمام بمكنوناتها العلمية.

3. فعل الترجمة بين المصطلح والمعجم:

أثناء اشتغال المترجم على المصطلح، سيجده يتوزع على مدارين؛ الأول تاريخي والآخر لغوي، وأهم ما يتميز به المعجم التاريخي عن اللغوي العام هو أن الأول معجم يؤرخ للفظ، ويتتبع التغيرات التي تطرأ عليه شكلا ودلالة، وهو ما يفرض بالضرورة وجود شواهد تثبت وتوثق هذه التغيرات من مراحل زمنية مختلفة.

1.3 المعجم اللغوي العامّ:

كانت الرؤية المعيارية التي تبناها رواد المعجمية العرب القدامى سببا أساسيا في اهتمامهم الكبير بالشاهد اللغوي وحرصهم على تضمينه معاجمهم حتى صار ذلك تقليدا متوارثا وصل فيه بعض هؤلاء حدّ جعلهم من هذه المعاجم موسوعات ضخمة لما احتوته من عدد كبير من الشواهد[v].

2.3 الشاهد المعجمي:

وهو الشاهد الذي يمكن على المترجم الاستناد إليه، لتوطين المصطلح المختار، والمقصود بها ما كان من "كلام العرب شاهدا لاسم أو لصيغة أو لمبنى تشتق من أصل لغوي، أو لمعنى تنصرف له هذه المفردة العربية أو تلك، سواء أكان معنى أصليا أم مجازيا"[vi]، وهي تأتي في المرتبة الأولى من حيث عددُها وانتشارها بين طيات المعاجم وكتب اللغة، ولكن لا يشترط في هذه الشواهد أن تكون فقط مما ورد في المعاجم، بعضها أوكلها، بل يكفي أن تكون قد وردت في مصنف ما قصد توثيق استخدام لفظ أو إيضاح معنى معين، مما درجت عليه المعاجم في معالجة مادتها[vii]، والواقع أن المكتبة العربية تزخر بكثير من المصنفات اللغوية، التي تحوي شواهد لغوية تتشابه

في شكلها والغرض من إدراجها بالشواهد المعجمية، إلا أنه لا يمكننا أن نعد مثل هذه المصنفات، أو الكتب معاجم بأي حال من الأحوال.."[viii]، وحقيقة وصفها بما وصفت به كتبًا أو مصنفات.

وتمتاز الشواهد اللسانية لتوطين المصطلح معجميا، بالكثرة والشاذ النادر، والقياس المطّرد، والانتشار في كتب اللغة والنحو، ما أحدث اضطرابًا، في استعمال المصطلح الذي له أكثر من سياق، ووجود، ويمكن تعريفها على أنها ذلك، وهذا ما أسهم في اضطراب المصطلح؛ وكان يجب على من يختار المصطلح، أن يتوخى الحذر، بناء المعجم في شقه العملي من مكونات متفاوتة التفاعل والأثر، وأهمها وأقربها إلى الوصف والبيان، بوساطة المعجم والمقال والشرح والشواهد[ix].

وقد أسهم توزع المصطلح اللساني في مصادر كثيرة، وتداوله في الدراسات اللسانية بروز مظاهر، نذكر منها:

1. **مصادر حديثة:** وتتحدد في الاستعانة بالصور التوضيحية للمصطلح، وبحث مرجعياته، إضافة إلى عدد من مصادره اللغوية الحديثة، وربما الأدبية وغير الأدبية، التي توافق طبيعة ونوع المادة المعجمية له، والتي كان أهمها وأكثرها حضورا في المعجم الغربي الحديث:
2. **مصنفات علمية متخصصة:** ويتم الاستعانة بها في إيضاح معاني المصطلحات ومفردات العلوم.
3. **المجلات والصحف:** ويتم الاستعانة بها لإثبات استعمال المصطلح، وتحقيق مادته المعجمية، وإيضاح معانيها المختلفة، ومن ثمة ترويجه في ساحة الدرس المخصص له.
4. **الموسوعات:** وتؤدي دورا كبيرا في دعم المحتوى المعرفي للمصطلح معجميا.

كما نشير إلى الشواهد المتعددة الأغراض، والمقصود بها الشواهد التي يستشهد بها في أكثر من باب، وتستخدم لأكثر من غرض، فيستخدمه النحاة والبلاغيون وحتى الفقهاء، كلٌ حسب حاجته.

وهنا نجد مصطلحي الحمام اللغوي والانغماس اللغوي، فالثاني أقرب إلى السلامة والتداول من الأول، وللمعاجم دور في ضبط المصطلح.

3.3 تقييس المصطلح :

التقييس الاصطلاحي أو التنميط الاصطلاحي، أو المعيرة الاصطلاحية، مصطلحات شاعت في أضخم قواعد البيانات المتخصصة في الترجمة، محاولة شبه جماعية لتوحيد وتنميط المصطلح في تخصص ما، أو هو عملية توحيد المصطلحات المتداولة لدى مجموعة معينة من الأشخاص في مجال ما.

نظرا للتطور التكنولوجي الذي شهده العلم في شتى الميادين وتشعبه والذي لم تكن العلوم اللغوية بمنأى عنه، صار العمل الفردي قاصرا أمام تشعب العلوم وتنوعها، وما أفرزه ذلك من كم هائل من المصطلحات والمعارف المتنوعة.

لقد شاعت فكرة توحيد المصطلحات في العصر الحديث، فأخذ العلماء المحدثون يطلقون على هذه الفكرة التوحيد المعياري للمصطلح، ويحاول الباحث علي القاسمي الاقتراب من هذه الفكرة بقوله: "يعني التوحيد المعياري بصورة عامة تخصيص لهذه اللفظة، حيث يكون للمصطلح الواحد للمفهوم العلمي الواحد، وذلك بالتخلص من الترادف والاشتراك اللفظي، وكل ما يؤدي إلى الغموض والالتباس في اللغة العلمية والتقنية"[x]؛ ف "علي القاسمي" تبنى هذه الفكرة وعالجها بكثير من الدقة، هدفه في ذلك الوصول إلى تقييس المصطلح وتحقيق توحيده، كما حدث مع كلمة "معنم" و"السيميوز" ، و"السيميوطيقا" في الدرس السيميائي، فهي مصطلحات تبناها تقييسا عديد الباحثين.

يقول عنها «جورج ستا نير» (George Steiner): "إن الترجمة الحقيقية أي تأويل الدلائل اللغوية في لغة ما بواسطة الدلائل اللغوية في لغة أخرى، هي حالة خاصة ومعمقة لعملية التواصل والتلقي في أي فعل لغوي إنساني"[xi]؛ كون المترجم هومن يقوم باختيار المصطلح النسقي المقابل موظفا المعارف والمهارات، ورواسب مكتسبات سابقة، وأحكام معيارية يمليها التهيؤ الإدراكي والمفاهيمي له من خلال مكوناته المفهومية في نموذجها النسقي، من أجل تحديد العلاقة بين نوعين من المتغيرات يمكن إجمالهما في معادلة التالية: (ص= م)، حيث إن:

ص= المتغير التابع، وهو المصطلح الموضوع لتفسير الظاهرة.

م= المتغير الحر- المستقل، وهو المكونات الدلالية والمرجعية المعرفية المتحكمة بالمصطلح الموضوع.

لأنّ كل مصطلح لا يدرك إلا من خلال موقعه داخل تصور نظري يمنحه مشروعية الوجود والاشتغال، وهي حقيقة تضمن وجود خصائص معجمية ومكونات ثقافية-منطقية داخله؛ باعتباره تمثيلا عقليا للأشياء الفردية، وقد يمثل شيئا واحدا أو مجموعة من الأشياء الفردية التي تتوفر فيها صفات مشتركة"[xii].

وفي حال تميز المصطلح بحدّي الجّمع والمنع سيصبح حصنا حصينا لكل دراسة وجد فيها وبالتالي إلى كل علم ومجال احتضن هذه الدراسة، لأن العلاقة بين الدراسة ومصطلحاتها علاقة متينة تتسم بالتفاعل والتناغم والتبادل، كون المصطلح يمارس دورا أساسيا وفاعلا في تكوين المعرفة، وفي ذات الوقت يمكن القول إن حقل هذه المعرفة التي يتشكل فيه المصطلح يعمل على توجيه مفهومه وتحديد دلالته، فلا يستقيم صرح أية ثقافة ما لم تفلح في "إنتاج معرفة خصبة وجديدة، توجهها اصطلاحات واضحة الدلالة"[xiii]، في سبيل ضبط المكونات الأبستمولوجية للمصطلح وحمولته، والوقوف على ممارساته، وضبط شكله ومفهومه وتحديد مكوناته، لنصل به إلى الدلالة الموضوعية الممكنة في النص قيد الترجمة...وهذا رهان كبير تواجهه الترجمة، من أجل حصول المأمول منها.

4- ترجمة مصطلح السيمياء:

في بداية القرن الماضي بشّر عالم اللسانيات السويسري (فردناند دي سوسير)بميلاد علم جديد أطلق عليه اسم (السيميولوجيا)- وهذا كان أول سياق تداخل على مستوى المصطلح-؛

فمصطلح (السيمياء) الذي أسال من الحبر –في الفكر السيميائي العربي– ما يكفي للوقوف على ضبطه والاتفاق على مصطلح واحد يحد من الاختلافات والآراء المتعددة، وسنحاول كشف خبايا وخلفيات **إشكالية هذا المصطلح** في الدرسين، بالإجابة عن التساؤلات الآتية:

- كيف تناولت الدراسات اللسانية مصطلح السيمياء؟
- فيما تمثل جديد الإضافة لمصطلح السيمياء في الدراسات والمراجعات العربية للمصطلح ترجمة وتعريبا؟

4–1في الثقافة الغربية:

ظهرت السيمياء علما مكتمل المعالم والبنى المعرفية، مع العالم اللساني (**فرديناند دي سوسير**) (**Ferdinand de Saussure**) (1857–1913)، وإن كان ذلك بتنبّأ موجز في كتابه (**محاضرات في علم اللغة العام**) « **Cours de linguistique générale**»، الذي نشر بعد وفاته (1916)، بعلم جديد لم يظهر إلى الوجود المعرفي بعد في قوله:"من الممكن أن نتصور علما يدرس حياة الدلائل في صلب الحياة الاجتماعية.. (**باعتبار اللغة**) **نظام من الإشارات يعبر بها البشر عما يدور في أذهانهم من أفكار وأحاسيس ومشاعر** "[xiv]؛ مثل هذا العلم يكون جزءًا من علم النفس الاجتماعي، وهو بدوره جزء من علم النفس العام، وسأطلق عليه **علم الإشارات** (**Sémiology**) (وهي لفظة مشتقة من الكلمة الإغريقية **Sémion = العلامة**).

وقد اتفق الباحثون أنّ الأصل اللغوي لمصطلح "السيمياء""**Sémiotique**"يعود الى "**الكلمة اليونانية** (**Sémeion**)، **الذي يعني العلامة، و**(**Logos**) **الذي يعني الخطاب المستعمل في كلمات مثل Sociologie علم الاجتماع، و théologie علم الأديان** (اللاهوت) **Biologie علم الأحياء.. وبامتداد أكبر كلمة Logos تعني العلم هكذا يصبح تعريف السيميولوجيا على النحو التالي: علم العلامة**"[xv]. فالسيميولوجيا هي علم من العلامات، عند الكثيرين.

ومع ظهور دراسات ومراجعات لكتاب (دروس في الألسنية العامة) التي تلقت علوم اللغة واللسان دفق جديد نحو الترسيخ والشمول، خاصة من خلال "تصوره لـ «نظام جديد للوقائع» كون اللسان نسق دلائل يعبر عن الأفكار، ومن ثمة فهو شبيه بالكتابة، وبأبجدية الصم البكم والطقوس الرمزية، وأشكال آداب السلوك، والعلامات البحرية..."[xvi].

فدي سوسير قد تصور وجود هذا العلم بمصطلحه، وبيّن اشتقاقه وأصله ، كما حدد موضوعه، ومشروعيته في الوجود ، ووصف علاقة هذا العلم الذي لم يكن قد ولد بعد ، بكل من علم النفس الذي هو الأصل الذي ينتهي إليه، وبين علم اللسان الذي سيكون جزء منه، كما بين وظيفته وأهميته في بيان مدلولات الإشارة والقوانين التي تحكمها.

وفي المقابل تعدّ جهود الفيلسوف الأمريكي **شارل ساندرس بورس**: (**Charles Sanders Peirce**) (1914-1938)، منعطف حاسم في تطور الدرس اللساني الغربي فقد قام بعمل نظري وثيق الاتصال بعمل دوسوسير ويتقدم في تحضير نموذجه للإشارة والسيميائية وبشكل مغاير لنموذج دوسوسير.

وقد ربط **بورس** النشاط السيميائي بالنشاط الإنساني؛ أي أن النشاط السيميائي جزء من النشاط الإنساني، و هذا الأخير بمجمله نشاط سيميائي، فيقول:" **إنني وحسب علمي الرائد أو بالأحرى أول من ارتد هذا الموضوع المتمثل في تفسير وكشف ما سميته السيميوطيقا؛ أي نظرية الطبيعة الجوهرية والأصناف الأساسية لأي سيميوزيس محتمل، إن هذه السيميوطيقا التي يطلق عليها في موضوع الآخر المنطق تفرض نفسها كنظرية للدلائل، وهذا ما يربطها بمفهوم السيميوزيس الذي يعد على نحو دقيق لخاصية المكونة للدلائل**"[xvii].

بالإضافة إلى ما سبق ذكره الأصول الغربية للنظرية السيميائية هناك مرحلة أخرى يصطلح عليها مرحلة جون لوك في القرن السابع عشر ميز خلالها السيمياء عن غيرها من العلوم، حيث صنف العلم إلى ثلاثة أصناف: علم الأخلاق وعلم الطبيعة، علم السيمياء، ووضع تحت هذه الأخيرة علوم عديدة مثل: المنطق ونظرية المعرفة ليعني به العلم الذي يهتم بدراسة الطرق والوسائط التي يحصل من خلالها على معرفة الفلسفة والأخلاق[xviii]؛ إذ جاءت السيمياء "**علما عاما للعلامات، فهي تشمل فروعا كثيرة و اختصاصات تتعلق بمجالات معينة منها المجال الأدبي، الذي يشهد زحما من الدراسات و التنظيرات السميائية**"[xix]. بمعنى هي علم واسع، وشامل، وجامع في طياته الكثير من العلوم؛ لأنّ الغاية المعلنة والضمنية للسيميولوجيا هي تزويدنا بمعرفة جديدة تساعدنا، لا محالة، على فهم أفضل لمباحث هامة من الاشتغال الإنساني والاجتماعي معا، والتي ظلت غائبة عن دائرة الاهتمام في التصنيفات المعرفية السائدة آنذاك؛ فمصطلح السيمياء، بمختلف مفاهيمه ومرجعياته يعنى بالسيرورات التي تقود إلى المعنى وتكشف عنه من خلال ما يخفي، وليس فقط بما يكشف ويوضح، لذلك فالمعنى هو إمساك بسيرورة لا تحديد لمضمون يوجد خارجها، إنه ليس محايثا للشيء ولا للذات، إنه حصيلة النشاط الانساني في بعده التداولي والمعرفي معا[xx]-على حدّ تعريف غريماس-. وهي عند فونتاني العلم الذي "يدرس الدلالة النصية اعتمادا على أن هذه الدلالة تتوزع على شكل علامات أو سمات، وفق أنظمة معينة، وتقوم منهجية هذا العلم على كشفها وتحديد مسارات تمظهرها في النص"[xxi].

وبهذا التنوع داخل الدرس السيميائي، في موضوعات البحث داخل نسق نظرية المعنى، فتحت السيمياء* أمام الباحثين، وفي مجالات متعددة، آفاقا جديدة، لتناول الإبداع الإنساني من زوايا نظر جديدة، بل يمكن القول: إنّها أسهمت بقدر كبير في تجديد الوعي النقدي واللساني، من خلال إعادة النظر في طريقة دراسة قضايا المعنى، إذ وجب الانتباه إلى العلم الذي يبحث تطور الدلالة، ومن يشتغل على بحث حقيقة المعنى، من الذي يشتغل على

فلسفة المعنى، من الذي ترتكز اهتماماته على سيرورة توليد المعنى؛ فالنص ، كيفما كان نوعه وكيفما كانت مواد تعبيره، يجب النظر إليه باعتباره حدثا دلاليا تواصليا؛ كيفما كانت لغته وبأي شكل تجلى.

كون السميولوجيا لدى سوسير هي العلم الذي يشتغل على سيرورة المعنى، وتولاها الأمريكي «بورس» بالرعاية بعد ذلك، وما ينبغي الإشارة إليه في هذا المقام هو اختلاف المصطلحين، ومنه اختلاف المنجزين، فتفرقت النظريات وتنوعت المصطلحات وتداخلت المفاهيم.

وتجدر الإشارة إلى أنه وبالرغم من اختلاف التسمية بين أروبا وأمريكا، يبقى موضوع السيميولوجيا-السوسيرية- والسيميائيات -البورسية- نفسه؛ وهو (دراسة العلامة): "فالسيميائيات عند بورس كما هي عند سوسير تنطلق من تحديد وضع العلامة ومكوناتها ونمط اشتغالها، فكل شيء يبدأ من حالة التمثيل الأولى؛ وهي حالة الترميز التي تقود إلى الاستعاضة عن الشيء الواقعي بصيغة رمزية تنوب عنه وتحل محله"[xxii].

يقول سعيد بنكراد في وصف محاولة بيرس: "دعا الناس إلى تبني رؤية جديدة في التعاطي مع الشأن الإنساني، وفي صياغة تخومه، وتحديد حجمه وقياس امتداداته فيما يحيط به، وقد أطلق على هذه الرؤية اسم **السيميوطيقا**"[xxiii]؛ فقد عمد الباحث سعيد بنكراد إلى صياغة المصطلح تعريبا أي كما يتم نطقه بحروفه اللاتينية عربيا -تعريبا لنظيرتها في الدرس الانجليزي، كما نادى بها بيرس، والمقابلة للسيميولوجيا-تعريبا لنظريتها في الدرس الأوروبي-كما نادي بها دي سوسير، من باب القياس التعريبي للمصطلح، خدمة للدرسين.

2-4 مصطلح السيمياء في الثقافة العربية:

يمكن القول: إنّ التفكير السيميائي عند العرب فقد نشأ في أحضان علوم مختلفة منها: البلاغة والمنطق والنحو وعلوم الكلام والفلسفة وتفسير الأحلام، علم أسرار الحروف، علم تشخيص الأمراض وغيرها، فهناك من يذهب إلى الجذور العربية للسيميائية ابتداء من المدرستين "الرواقية والمشائية"، إذا تجسّدت في علوم التفسير والتأويل والنقد وكذا المناظرات وهي في ذلك تعود إما لحقل المنطق أو البيان.

فقد ورد في معجم لسان العرب كلمة سيمياء :"**مشتقة من الفعل (سام) الذي هو مقلوب (وسم)، والسُّومة هي العلامة**"[xxiv].

يقول تعالى:﴿**تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا ۖ سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ**﴾[xxv]؛ وقد جاء في تفسير﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم﴾: "قال بعض السلف: من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار، وقال بعضهم: إن للحسنة نورا في القلب، وضياء في الوجه، وسعة في الرزق ومحبة في قلوب الناس.."[xxvi]، فحسن الوجه علامة لحسن السريرة والنفوس المؤمنة.

كما أورد الجاحظ-على سبيل المثال لا الحصر باعتباره أول من عزز الدراسات العلمية ببحث سيميائي فريد من نوعه في زمانه، بتعداده العلامات والإشارات التي تدل على المعنى خمسة: اللفظ والإشارة والعقد والخط والحال، إلى أن يقول:" **متى دل الشيء على المعنى فقد اخبر عنه وإن كان صامتا و أشار إليه، وان كان**

ساكتا "[xxvii]. فالجاحظ من خلال كتابه البيان والتبيين، وبحديثه عن العلامة اللغوية ونظيرتها غير اللغوية، الأمر الذي سمح لمن انتصر للتراث بتوظيف هذه المسميات والمصطلحات، وعدّ السيمياء علم النصبة والبيان.

باب عن البلاغة في كتاب البيان و التبيين فصل فيه معطيا للإيماءات والإشارات الدالة على السيمياء في مؤلفه فيقول:" **الدلالة باللفظ و الشارة فاليد و الرأس والعين إذا تباعد الشخصان** (..) **الإشارة واللفظ شريكان ونعم العون هي نعم الترجمان**"[xxviii]. ونلحظ من خلال هذا القول: إن الجاحظ تحدث عن العلامة سواء كانت باللغة أو غير لغة، إلى حدّ تفصيله الإشارات الناقلة للمعنى وشرحه لكيفيات النقل، وبيان تطورها، وتحديده للمواقف الاجتماعية التي تستدعي التعبير بالإشارات كالرغبة في ستر بعض الأمور وإخفاؤها عن الحاضر في زمن التلفظ، وهي أقوى فكرة استند إليها الكثيرون لبيان هذا العلم ومصطلحاته، فاضطرب الأمر بين المصطلح البلاغي التراثي ومخرجات الدرس السيميائي، وغيّب البعض الفروق بين المصطلحات والمفاهيم.

وربما الأمر الذي دفع سعيد علوش في تعريفه للسيميولوجيا، في (معجم المصطلحات) بـ: "علم يدرس أنظمة التواصل المؤسسة على اعتباطية الرمز"[(xxix)]، فالمعاني والمفاهيم متقاربة مندمجة بين الثقافتين الغربية والعربية وتتقاطعان في نقطة (دراسة العلامات والرموز اللغوية وغير اللغوية) على الرغم من تعدد المصطلحات في الثقافة الغربية وتعدد مقابلاتها في الثقافة العربية.

والمصطلح في علم السيمياء –عموما– ترتسم حوله هالة معرفية تحتاج إلى عمل جاد من طرف أهل التخصص لإماطتها والتخلص منها؛ إذ يعاني هذا المصطلح تعددية الوضع الاصطلاحي بسبب اختلاف وجهات النظر، تحت ثقل التبعية الغربية والترجمات المتضاربة المتعددة التي غالبا ما تكتسي طابع الذاتية البعيد عن الأسس الموضوعية، ما يسبب بالضرورة فوضى المفاهيم وتصادم الدلالات، وبالتالي يؤدي ذلك إلى خلق كم مصطلحي مضطرب لا أساس منهجي له.

على الرغم من وجود أفكار متناثرة في التراث العربي يمكن لها أن ترتبط بمقولات (السيمياء)، "التي لا تتصل من حيث هي في الاصطلاح والمفاهيم والمرجعيات بالسيمياء التي مهدت الدراسات الحديثة إلى اعتمادها مقابلا لمصطلحي السيميوطيقا (Sémeiotic) أو السيميولوجيا (Sémiology) اللذين جرى استعمالهما للدلالة على العلم الذي يُعنى بحياة العلامات ونظريتها"[(xxx)]، إلا أن هذا المصطلح عرف أثناء نقله إلى الثقافة العربية فوضى وتعددية متضاربة؛ فقد جاء مصطلح « Sémiologie»بمقابل **علم الرموز أو الرموزية** في (معجم المصطلحات الألسنية) للدكتور (مبارك مبارك) الذي عرّفه بـ: "علم يدرس جميع أنواع الرموز بما فيها الرموز اللغوية"[(xxxi)]، كما ظهرت مصطلحات أخرى إما من باب التقييس أو التدليل أو مقاربة المعنى:

- السيمياء: من باب التقييس الاصطلاحي على ما ورد في العربية، وتطويعه لمصطلح الحداثة كالكيمياء.
- السميولوجيا/ السميوطيقا: من باب قياس التعريب، ومحاكاة اللفظ الأجنبي.
- علم العلامات : من باب التقييس الدلالي للمصطلح، ووضعه في عيار تراثي.

- علم الإشارات: وفق منطق وقوة وجود المصطلح في التراث البلاغي والاستعمال الإنساني، والعيار التراثي في آخر الكلمة مثل الحوليات الرياضيات.
- علم الدلائل/ الدلائلية: استنادا على الدلالة والمعنى، حدث التقييس القيمي للتقريب والمساواة بين الموضوعين على الرغم من اختلافهما حقيقة.
- علم الدلالة/ علم المعنى: هما فرعا لسانيان، الأول موضوعه الدلالة الحاصلة بين الدال والمدلول، والثاني موضوعه المعنى وتدرجاته، وتموقعه في العلامة، أثناء الاستعمال، وهذا ما أحدث تداخلا مع التداولية، هي فروع مختلفة، ولكن قياسا على موضوع الاهتمام حدث الاصطلاح.
- علم العلاقات: ترجيح جزء العلاقة بين الدال والمدلول في التسمية كشاهد اصطلاحي.
- علم الرموز: ترجيح دلالة جزء من العلامة وهو أحد أنواعها في التقييس الاصطلاحي.
- الرمزية: ترجيح التقييس الصيغي طواعية مع نوع من العلامة، وهذا فيه مساواة غير مقبولة.
- علم الأعراض: ترجيح الأثر الذي تحدثه العلامة في التقييس الصيغي/القيمي للتسمية المصطلحية.

وغيرها من المصطلحات، بين ترجيح للفظ وترجيح للدلالة، ودلالة الجزء على الكل والعكس، تنوعت المصطلحات المقابلة للمصطلح في ترتبه الأصل، على الرغم من أنه اختلفت زوايا النظر إليه–مصطلحا ومفهوما في هذه التربة؛ فلقد عرف مصطلح السيمياء أثناء التعامل معه عربيا اضطرابا، لعله يعود إلى ضبابية مفاهيمه، من جهة ومحاولات إخضاعه جبرا لمجال معين، في الممارسات العربية–قديما وحديثا– دون الانتباه إلى خصوصية المصطلح في بيئاته المتعددة، وطواعيته مع اللغة العربية في المنجز العربي السيميائي.

ذلك أنّ السيمياء في معناها الأكثر بداهة هي تساؤلات حول المعنى، إنها دراسة للسلوك الإنساني باعتباره حالة ثقافية منتجة للمعاني ففي غياب قصدية –صريحة أو ضمنية– لا يمكن لهذا السلوك أن يكون دالا، أي مدركا باعتباره يحيل على معنى. إن هذه القصدية هي أساس كل القضايا المعرفية التي عبّرت عن نفسها من خلال مجموعة من المفاهيم الخاصة بالمعنى من حيث الوجود والمادة والسيرورة والتداول.

ولعلّ هذا سبب تداخل سياقات استعمال مصطلح السيمياء مع مصطلح التداولية، خاصة بالأبحاث التي تقدم بها شارل موريس، وجعل التداولية فرعا من فروع السيمياء، والدلالة الفرع الآخر مع العلم التراكيب، وهنا يبدأ تداخل وعدم الضبط والتحديد للمفاهيم والمصطلحات الفرعية في الأقسام الثلاثة.

5– السيمياء والتداولية: التداخل في التعامل والممارسة:

مصطلح التداولية من المصطلحات التي لم تجد التوحيد والضبط، بل أحدثت عملية ترجمته فوضى وضبابية في التلقي؛ وقد كان لهذا المصطلح تداخلا واضحا مع مصطلح السيمياء مع التداولية، بحسب تقسيم شارل موريس، الذي جعل التداولية أحد فروع السيمياء مع علم النحو وعلم الدلالة؛ وفي التعامل مع مصطلح، وجب أن نفرق بين «التداولية» الذي نقصد به هذا الاتجاه اللغوي الجديد الذي يعني بقضايا الاستعمال اللغوي، تحاول دراساته أن تفسّر الفكرة ليس بمقتضياتها العقلية أو الحسية؛ بل بتتبع واقتفاء أثر نتائجها «العملية»، وهي حقيقة الممارسة السيميائية، ولما كانت التداولية القسم الثالث من السيمياء، في بحث الدال وعلاقته بالمدلول في سياقه المحدد بقصد معين، ظهرت اتجاهات عديدة تستعمل مفاهيم المجالين، حدّ التداخل.

أي أنّ الاهتمام والاشتغال بالمعنى، وكيفية تحقيق المقصود من العلامة، في سياقاتها المتعددة، كان نقطة الاشتراك والتداخل، ومن هنا يبدأ الاضطراب في تداول المصطلح واشتغاله في ظل هذه الدراسات وهوما سيستنتجه متتبع هذا المصطلح في صلب هذه الدراسات، فتداوله بالمرادف زاد الأمر تعقيدًا وأبعد المعنى أكثر مما قربه.

والكتب المترجمة في التداولية، لم تكن بالقدر الكافي لا كماً ولا كيفاً، وإن كانت حركة الترجمة في هذا العلم تنشط في الآونة الأخيرة نظراً لجدة هذه المدرسة، ولكن ما ترجم مقارنة بما هو غير مترجم حتى الآن لا يكاد يذكر، فكتب التداولية تعد بالآلاف في اللغات الأخرى، وخاصة في الفرنسية والإنجليزية، هذا من ناحية الكم[xxxii].

من كلّ هذه المنطلقات وغيرها، وجدت السيمياء نفسها في تبادل الوظائف والأمكنة مع العديد من الدراسات، التي أثقلت الدرس اللساني، بمساواة، ما كان ينبغي لها أن تتحقق من الأساس.

6- الترجمة ومأزق الممارسة:

الملاحظ في تعامل الباحث مع المصطلحات في الدرس اللساني، وهي كثيرة: البنية والنسق والتركيب والنظام ، والتداول والتواصل والسياق والنفعية، والسيمياء والدلالية والدلائلية، والألسن واللسان واللغة، وغيرها من المصطلحات التي أثقلت كاهل الدرس والباحث والطالب، سمة الخلط والغموض حدّ الارتباك، لذلك تتسم أغلب الممارسات اللسانية أو النقدية، فأصبحت إشكالية المصطلح من إشكاليات الثقافة العربية الحديثة والأمر، في الأصل، يرتبط بسببين اثنين، أفضيا إلى كثير من المظاهر المتصلة بهما، وهما:

1. إشكالية الأصالة، ويتجلى أمرها خلال الممارسة الثقافية، التي تحاول أن تضفي على المصطلح الذي أنتجته الثقافة العربية في الماضي، دلالات حديثة، وتعمل على انتزاعه من حقل معرفي، في حقل معرفي آخر، بعيدا عن مراعاة خصائصه وخصوصيته.

2. إشكالية المعاصرة، ويتجلى أمرها في خلال الممارسات العلمية / الثقافية، الأكثر ترددا وتنوعا، والتي تعمل على نقل المصطلح من ثقافة أجنبية إلى ثقافة العربية، دون أية مراعاة لخصائصه التي اكتسبها من البنية الثقافية الأصلية التي نشأ وتشكّل فيها..."[xxxiii].

كما أنّ شحن المصطلح القديم، بدلالة جديدة مغايرة لدلالته الأصل أو نقل مصطلح ذي دلالة محددة، ضمن ثقافة ما إلى ثقافة أخرى، أفضى في الثقافة العربية الحديثة، إلى اضطراب كبير، قاد إلى غموض في دلالة المصطلح، وسوء واضح في استعماله، وترتب على ذلك، أن تعرضت فعالية الإرسال والتلقي إلى خلل بيّن، وخضعت في كثير من الأحيان، لجهل وتنطع الأدعياء، الأمر الذي أسهم في كثير من حقول المعرفة إلى شيوع ضروب من الممارسات التي تفتقر إلى أبسط مقومات العلم، بإجراءات المصطلح، وإجراءات المنهج، ورافق ذلك انعدام أية مراجعة جادة لتلك الممارسات المضطربة، مما جعل الإشكالية مرّكبة، تتعلق بأصول المصطلح ومصادره،

ومفاهيمه، وممارساته، وتطوراته فيما يخص الشكل والدلالة وكل ذلك أجهز على كثير من المحاولات الخصبة في حقل المعرفة.

حيث يدخل الآخر مؤثرا في إضفاء دلالات أخرى على المصطلح، أو مخلخلا الدلالة القارة له، كما حدث مع مجمل المصطلحات في الدرس اللساني بكل فروعه، ونشير في هذا المقام إلى هيمنة الثقافة الغربية والتي هي مظهر من مظاهر «المركزية الغربية» على آلية عمل المصطلح في الدراسات العربية بل في الثقافة العربية ككل، الأمر الذي يجعلها تزيح كثيرا من دلالاتها التي كانت قد تشكلت على وفقها في الأصل. ونعتقد أنه لا يستقيم صرح أية ثقافة ما لم تفلح في "إنتاج معرفة خصبة وجديدة، توجهها اصطلاحات واضحة الدلالة"[xxxiv].

وعليه، فإنّ أمسّ ما تحتاجه الثقافة العربية الآن، هو أن تراجع ذاتها، مراجعة نقدية صحيحة، لتخلص إلى تصفية المنظومة الاصطلاحية التي تستعين بها، عسى أركانها أن تأتلف وتكوّن نسيجا معرفيا، تتجانس فيه الفروض، ويتضح فيه المصطلح وتستقر فيه إجراءات المنهج، لتخلص إلى ثقافة تتكافأ فيها الإجراءات بالنتائج.

كما لا يوجد اليوم قواعد واحدة ناظمة لوضع المصطلح في اللغة العربية، وإذا وُجدت بعض هذه القواعد التي سعت مجامع اللغة العربية لإرسائها فإن كثيراً من العاملين في حقل المصطلح لا يلتزم بها، إذ هناك ترجمات متعددة للمصطلح الأجنبي الواحد، سببُها عدم وجود تنسيق محدد مسبق متّفق عليه. وهذا يعني أن اللغة العربية تعاني بعامة من فوضى النقل إليها، واتساع مجالات الترجمة وتباينها، فترجمة الكلمات نفسها أو النصوص تتغير من بلد عربي إلى آخر، ومن شخص في البلد نفسه إلى شخص آخر.

المصطلح الواحد قد يدل علي أشياء مختلفة قد تكون أحيانا متناقضة، وذلك حسب انتمائه إلى هذا التصور النظري أو ذاك؛ لأنّ من المشكلات التي يعاني منها المصطلح العربي بعامة واللساني بخاصة وجود باحثين غير متخصصين يسهمون بوضع المصطلحات ويمارسون استخدامها. وتبرز المشكلة هنا في عدم قدرة هؤلاء على وضع المصطلح الصحيح في صيغته الصحيحة، وسياقه المناسب، مما يؤدي إلى الفوضى في الاستعمال، والتعدد والاضطراب في التداول[xxxv]؛ فمن خلال هذه الأشكال المختلفة كان على كل دراسة اختيار المصطلح المناسب لمبادئها وغاياتها، وعلى هذا الأساس كان التنوع، خاصة مع تفعيل فعل الترجمة*.

ولا ننكر الجهود الفردية التي قام بها بعض الباحثين، ونحسبها رصينة للحدّ من فوضى المصطلح في الدرس اللساني العربي.

وهذا ما يبعد مظاهر عديدة كاضطراب دلالة المصطلح، وتعارض مفاهيمه، وشيوع الغموض والقلق في التراسل العلمي بين مصادر المعرفة، وجهات التلقي، الأمر الذي يعرض تراكم المعرفة ذاته لمصطلح السيمياء، إلى كثير من الصعاب منها:

1-عدم استقرار المفاهيم.

2-- اضطراب الوصف

3- الخلل في الاستقراء.

4- والخطأ في الاستنباط .

5-استخراج النتائج...الخ

، وغيرها من المظاهر، التي سيجدها متتبع اشتغال المصطلحات اللسانية المتداولة في الدراسات العربية المعاصرة، بشكل لافت وواضح وجليّ.

واستنادًا إلى ذلك، يمكن القول: إنّ القضايا التي يثيرها المصطلح، قضايا لا تخص الدوال اللغوية فقط، بل تعود أيضا وأساسا إلى الأصول المعرفية الذي تسند المصطلح وتحدد هويته، ومردودية تحليله في تربته القديمة والجديدة على حد سواء؛ ذلك أن كل مصطلح لا يدرك إلا من خلال موقعه داخل تصور نظري يمنحه مشروعية الوجود والاشتغال، وهي حقيقة تضمن وجود خصائص معجمية داخل المصطلح، وهي ذات تفاعل مع ما أحيط بها من مكونات.

كما أنّ قلة الدراسات الجادة المتخصصة تستلزم مصطلحات خاصة يتعين على المترجم اشتقاقها أو توليدها بما تسمح به خصوصيات اللغة العربية وبدقة متناهية تحقق الغاية المرجوة، مع احترام خصوصية مجالات البحث. ويبدو السؤال الأكثر إلحاحا هو: ما الذي أنجزه أساتذة الجامعات تحديدا؟ وما هو دورهم في تنشيط الحركة العلمية؟ وما الإضافة المعرفية والكشف المعرفي التي تشكل حصاد الهم في اللحظة الراهنة فأضافوه إلى ما كان سائدا؟ إن هذا لهو السؤال الجوهري الذي يستطيع أن يشكل مصدراً لإجابات مفسرة، **في سبيل الحدّ** من المصطلحات المتعددة التي تطلق على الظاهرة الواحدة.

وهذه المظاهر نجدها حاضرة في محاولات توطين مصطلح السيمياء في الدراسات العربية، وحتى تفعيله، ومحاولات ربطه بمصطلح التداولية، في كثير المفاهيم والمصطلحات بين العلمين.

7- دور المجامع في الترجمة وتوحيد المصطلح:

المجامع اللغوية مؤسسات ذات طابع علمي أنشئت من أجل خدمة و"تطوير اللغة يقوم على تسييرها نخبة من العلماء والمتخصصين من ذوي الكفاءة اللغوية والأهلية العلمية"[xxxvi].

وفي حال تقوم المعاجم بدورها كما ينبغي، سيتميز المصطلح بحدّي الجّمع والمنع، ويصبح حصنا حصينا لكل دراسة وجد فيها وبالتالي إلى كل علم ومجال احتضن هذه الدراسة، لأن العلاقة بين الدراسة ومصطلحاتها علاقة متينة تتسم بالتفاعل والتناغم والتبادل، كون المصطلح يمارس دورا أساسا وفاعلا في تكوين المعرفة، وفي ذات الوقت يمكن القول إن حقل هذه المعرفة التي يتشكل فيه المصطلح يعمل على توجيه مفهومه وتحديد دلالته، فلا يستقيم صرح أية ثقافة ما لم تفلح في "إنتاج معرفة خصبة وجديدة، توجهها اصطلاحات واضحة الدلالة"[xxxvii].

ولاشك أن الإسهام في توحيد المصطلح اللساني، بطريقة علمية دقيقة، وممنهجة، ويجب أن تكون مشتركة بين الهيئات العلمية المتخصصة، فهذا ما سيقضي حتما على اللبس والغموض، وتضع ركيزة للغة مشتركة في الندوات والمؤتمرات واللقاءات العلمية، ووحدات البحث، وفرق التكوين، فقد أصبح توحيد المصطلحات غاية يسعى إلى تحقيقها العلماء؛ لأن تعاملهم مع المصطلح الواحد يقوم بتيسير عملية التواصل، وتداول العلوم ومصطلحاتها.

وحيث تستطيع مثل هذه المجامع اليوم إنجاز مشروعات معجمية ضخمة تكلف الملايين، على غرار المشروعات الضخمة، كمشروع المعجم الكبير والمعجم التاريخي، الذي يعد من أضخم المشروعات المعجمية واللغوية في الوطن العربي على الإطلاق، حيث شارك في إنجازه عدة مؤسسات لغوية عربية، ومن المتوقع أن تكلف ميزانية إنجازه ملايين الدولارات، وبتوظيف مقدرات وكفاءات بشرية مهولة، وهوما يعجز عن تحقيقه العمل الفردي، نظرا لمحدودية إمكاناته.

8- الخلاصة والتوصيات:

يمكننا أن ترى من خلال هذا التطواف أنّ الترجمة عملية معقدة غاية في التشابك لأنها تسهم في تقارب الشعوب وتبادل خبرات متنوعة على مستوى اللغة والثقافة والحمولة الفكرية، بل ونقل صورة هوية شعب إلى شعب آخر، ومن هذا تواجه الترجمة تحديات كبرى للاشتغال-بحسب خطورة الوضع والهدف-، ولكن نجد الترجمة في الجزائر - وكل البلدان العربية- تعاني في تعاملها وممارستها إشكالية المصطلح وحرب المعاني، وحرب الثقافات، ما يتوجب عليها أن تنفتح على المستحدثات المنهجية والمعرفية والثقافية، لتستطيع التحرر من القيود البنيوية والإيديولوجية الصارمة، الأمر الذي سينعكس على المؤلفات المترجمة المختلفة والمتنوعة، في شتى العلوم وكل التخصصات، لتدرك الهيئة العلمية للمؤلف المترجم حقيقة النص عند صاحبه ومن ثمة عندهم، ومنه عند القارئ الباحث.

من يدقق في مشروع الترجمة، وربطه بدور النشر، والهيئات المتخصصة، سيقف عند مشاكل عديدة أهمها، أن في محيط دور النشر المخصصة للكتاب المترجم، أنّ الأمر لديهم نصب على عمدتين:

-**الأوّل**: وهي أن دور النشر رهينة المكاسب التجارية، في المقام الأول، إذ لا تعلو وطنيتهم، وإن صح التعبير محاولة إظهارها-عمدا-، بوساطة نقل محاسن الوطن، فتأسس الهدف على دوافع مادية، تبرز في غلاء سعر الكتاب المترجم، وسوء الترويج له.

ونشير هنا إلى أنّ خاصية الانتشار تتعلق بالحركية الدائمة للعناصر والمكونات ويظهر ذلك بصورة أكثر وضوحا في عصرنا الحاضر بما قدمته الترجمة من سرعة في نقل المعلومات والمعارف والمنتجات الفكرية والمادية للإنسان ونشرها وكلها تشكل عناصر ومكونات ثقافية ومرجعيات فكرية وفلسفية..

-**والثاني**: أن المترجمين أغلبهم يعيشون حالة نفسية (انبهارية) بالآخر فيكون نقلهم للنص أو ترجمته فيه تذمر وسخط على الوضع الأدبي، أو عشق للآخر، بعيدا عن العقلانية، والمنهجية في نقل الأمور، مع بعض الاعتدال، فيعكس المترجم ذلك في التراكيب التي يختارها ويوزعها في نص الترجمة، وغالبا ما تكون عبارات حمالة أوجه، تسكنها معاني عدّة، تنفتح على تأويلات لا حصر لها من القارئ، ليبدأ هذا الأخير رحلة التأويل للدلائل اللغوية التي لا تنتهي، لذلك يتوجب على المترجم أن يكون متقنا للغتين، المترجم منها والمترجم إليها، لكي يحسن تقييس المصطلح وصياغته، محترما قواعد اللغة المترجم إليها.

إنّ أكثر المصطلحات قابلية في تعدد محددات التعريف من باحث إلى آخر بل حتى عند الباحث الواحد، ومن ثمة تعددت المصطلحات الدالة على معنى واحد، ووجب مقابلتها في كتبنا العربية المختصة في المجال، لنرى مدى التطابق أو الاختلاف وحتى التناقض بين ما تمّ عرضه في الترجمتين، وقد انعكس الأمر على التلقي في الدراسات العربية، بسبب واقع الدراسات في المؤسسات المتخصصة دراسات لا تتعدى الجانب النظري، ولابد من تفعيلها تطبيقيا كإنشاء مراكز متخصصة في الترجمة، يلتقي فيها الباحثون من كل التخصصات، لوضع المصطلحات المترجمة الممكن اعتمادها، وسنّ قوانين اعتماد المصطلحات التي ترجمت بجهود الجمعيات البحثية المنتظمة في المؤسسات الحكومية وحتى الخاصة، وذلك بإصدار قوانين اعتماد هذه المصطلحات المتوصَّل إليها.

والبداية أن يكون لدينا -في أقسام الآداب واللغة العربية- اختصاص اسمه (علم المصطلح) يدرس فيه الطالب الأصول المتّبعة في وضع المصطلح، ولا يعمل الباحثون الذين يتخصصون في هذا الحقل إلا في المصطلح، بل والأكثر من ذلك، وضع مادة مستقلة في أقسام اللغة العربية وآدابها تتضمن أبرز المصطلحات التي سوف تواجه الطالب خلال فترة دراسته الجامعية.

إنّ اللسانيات العربية شهدت حركة ترجمة حثيثة خل الذي عرفته المصطلحات اللسانية الناتجة عن التطور اللسانيات الغربية ومختلف مدارسها، إذ نجد للمصطلح الأجنبي الواحد مقابلات عديدة، وفي المقابل تعدد في المنجز العربي، سواء ما تعلق الأمر بالمصطلحات المترجمة أو المعربة لهذا المصطلح الأجنبي، والتي قد بلغت عدداً كبيرا.

على الرغم من ذلك تتوجب الإشارة إلى إن المجامع العربية والهيئات العلمية واللغوية المتخصصة، لم تقف مكتوفة الأيدي أمام هذه المشكلة، فقد حرص أعضاء هذه المجامع والمؤسسات مجتمعين على توحيد المصطلحات، وذلك لتضييق الفجوة القائمة بينهم، والتمكن من إحداث اتصال قوي بين باحثيها، بعضهم البعض أثناء اقتراحهم للمصطلحات ووضعها، حيث أصبحت قضية توحيد المصطلحات غايةً وهدفاً تضعه المجامع والمؤسسات نصب أعينها للوصول إلى تحقيقه.

من خلال استقرائنا لواقع بعض المصطلحات اللسانية في المنجز العربي، يتبين لنا أنّ الباحث قد وقع في مشكلة التعدد المصطلحي للمفهوم المفهوم الواحد، ولعل ذلك نتيجة عدم التصور الصحيح والحقيقي للسانيات

علماً ومنهجاً وأدوات، وكذا غياب الخاتمة المنهجية للدراسات، حيث تطرح النتائج والتوصيات والمقترحات، وهذا ناجم عن غياب التنسيق المهيكل والمؤسس بين الباحثين، نتيجة الجانب الطابع العفوي والارتجالي وأحيانا العاطفي، الذي يسم دراساتهم وبحوثهم..

ومن بين الحلول الممكن اقتراحها بتتبع ما فات من الجهود لتجاوز هذه العقبات:

- تكوين المكتبة العلمية بترجمة الكتب.
- العمل على تعريب المصطلحات تماشياً مع تطور العلم وتحديات العصر، ورهان الواقع العلمي.
- توحيد الكتب الجامعية في الدول العربية.
- تشكيل لجنة من الجامعات تشرف على ترجمة البحوث إلى لغة عربية سليمة، وترجمة الملخصات ترجمة علمية صحيحة وقد انتبهت المكاتب إلى مشكلة المصطلحات العلمية التي يعاني منها البحث اللساني العربي، للبحث عن حلول مناسبة، للحدّ منها، ولتوحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية وفق المبادئ الأساسية في اختيار المصطلحات العلمية ووضعها ومن بينها:
- ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي.
- ولا يشترط في المصطلح أن يستوعب كل معناه العلمي.
- وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد.
- استقراء التراث العربي وإحياؤه، بمذهب توفيقي لا تلفيقي، وخاصة ما استقر منه من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث.
- مع ضرورة –استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية طبقاً للترتيب الآتي: التراث فالتوليد، لما فيه من مجاز واشتقاق وتعريب ونحت– التعريب عند الحاجة، وتفضيل الكلمات العربية الفصيحة الشائعة على الكلمات المعربة إلى جانب المجامع اللغوية الأخرى التي ساهمت في الحفاظ على أصالة اللغة العربية، وإحياء تراثها القديم، وإعطائه صبغة جديدة وكذا الاهتمام بمصطلحات مختلف العلوم وتعريبها[xxxviii].
- ولاشك أنّ التقاء أعضاء المجامع العربية، واتصالهم يسهم في توحيد المصطلحات، وإحداث تقارب آرائهم حول المصطلحات المختلف فيها، سواء أكان هذا بإشراف مكتب تنسيق التعريب أو في مؤتمر مجمع اللغة العربية الذي يعقد سنويا بالقاهرة.
- العمل على الإكثار من اللقاءات العلمية بين القائمين بتدريس المواد العلمية.
- إنشاء المؤسسات الخاصة بالترجمة والتعريب لنقل الفكر الأجنبي إلى اللغة العربية.

- الاهتمام باللغات الأجنبية في المراحل كلها، وربط هذه اللغات في التعليم العالي بدراسة المواد العلمية وذلك بتخصيص ساعات معينة لتدريس المواد العلمية. لمجابهة ضعف الباحث في اللسانيات: الأستاذ والطالب الجامعيين الدارسين للمواد العلمية في اللغة العربية.
- إثراء اللغة العربية في حقل المصطلحات العلمية بإصدار المعاجم العلمية، والمجلات العلمية المتخصصة الموحدة.
- استعمال الشائع عن المجامع اللغوية من المصطلحات، ولا سيما ما كان واردا في المعاجم اللسانية الحديثة.
- الكف عن محاولات التسابق عن وضع المصطلحات، والعودة إلى الدرس اللساني القديم في العربية للاستفادة من جهود القدماء.
- إنشاء مخابر المصطلحات العلمية عامة واللسانية خاصة في المجامع اللغوية والجامعات، وربط صلاتها بالشبكة العالمية، لتنتظم، وتقدم جهود تيسير استعمال المصطلحات، لضبط التواصل العلمي.
- الاهتمام بتدريس "علم المصطلح" ضمن الدراسات اللسانية، وتوظيفه في توحيد الجهود وتنسيق المصطلحات الشائعة.
- المبادرة إلى تأسيس جمعية علمية تعنى بالمصطلح العلمي، ولاسيما المصطلحات اللسانية، المقترحة من مجامع اللغة العربية، وبإشرافها.
- قبول ما يصدر عن المجامع اللغوية من مصطلحات، وما تعتمده الجامعات والمؤسسات، ووضعه بين أيدي الدارسين والطلبة، ومن جهة أخرى تفعيل دور أقسام الترجمة.
- نحتاج صرامة عمل، وروح جماعة، وقوة تخطيط، وجرأة تطبيق وتنفيذ، للتخلص من فوضى العمل في هذا المجال، برؤية محددة وواضحة، فكريا، وفلسفيا، واقتصاديا، وإيديولوجيا، بهدف إحداث توجيه خاص، تخدم تلك الرؤية، أو تتواءم مع أهدافها، لأنّ حال الترجمة عندنا تشكو من عديد من الأمراض منها: التكديس بدل التنظيم، والجمع بدل البناء، والتقليد عوض الاجتهاد، والفردية بدل الجماعية، والارتجال بدل التخطيط.ويبقى المصطلح اللساني مشكلة من المشاكل التي وقعت فيها المجامع اللغوية العربية، لكنه من الضروري السعي إلى معالجة هذه المشكلة التي عصفت باللسانيات من روافد النهضة العلمية الحديثة إلى الآن.

---

[i]- الشاهد البوشيخي، مشكلة المنهج في دراسة مصطلح النقد العربي القديم، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، شعبة اللغة العربية وآدابها ،جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب، عدد 4، السنة 1988م/1409هـ، ص20.

[ii]- عبد الله إبراهيم، الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة(تداخل الأنساق والمفاهيم ورهانات العولمة)، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 1999م، ص95.

[iii]- ينظر شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية في خمسين عاما، ص50 - 2 .ينظر محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث. ص 175 - 3 .ينظر محمود فهمي حجازي، البحث اللغوي. ص570.

[iv]- صالح بلعيد، اللغة العربية آلياتها الأساسية وقضاياها الراهنة، ص55.

[v]- عبد الغني أبو العزم، الشاهد في المعاجم العربية القديمة ودوره في بنية النص المعجمي: لسان العرب نموذجا، مجلة اللسانيات، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، الجزائر، ع: 19 و20، 2013 – 2014م، ص 101.

[vi]- يحي عبد الرؤوف جبر، الشاهد اللغوي، ص: 265 - 266.

[vii]- ينظر: أبو نصر إسماعيل الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط 2، 1979م، ص 1477.

[viii]- يحي عبد الرؤوف جبر، الشاهد اللغوي، ص 266.

[ix]- ينظر: بن حويلي مدني، الأثر التربوي للشواهد في المعجم المعاصر-مقام الشاهد في معاجم التراث-، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ع: 8، السنة: 3، الجزائر، ص 137.

[x]- مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ج2، ص11. وينظر في شرح ما بعدها: محمد أحمد قدور، اللسانيات والمصطلح. ص56، وفاء كامل فايد، المجامع العربية وقضايا ، ص.587.5 – 577

[xi]- الجلالي كدية، الترجمة بين التأويل والتلقي، ندوة الترجمة والتأويل، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب، الرباط، المملكة المغربية، ندوات ومناظرات، رقم 47، 1995م، ص52.

[xii]- Helmut Frlber, Terminological Manual, Paris, 1984,p115.

[xiii]- عبد الله إبراهيم، الثقافة العربية..، ص96.

[xiv]- فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، تعريب: صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، الجمهورية التونسية، 1985م، ص37.

[xv]- برنار توسان، ما هي السيميولوجيا، تر: محمد نظيف، أفريقيا الشرق، المغرب، الطبعة الثانية، 2000م، ص09.

[xvi]- ينظر: حنون مبارك، دروس في السيميائيات، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط01، 1987م، ص 69.

[xvii]- دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، تر: عبد القادر قيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط1، 1987م، ص88.

[xviii]- ينظر: ميشال آرفيه وآخرون، السيميائيات (الأصول، القواعد، التاريخ)، ص 27.

[xix]- عبد الواحد مرابط، السيمياء العامة و سيمياء الأدب ، منشورات الاختلاف الجزائر ، الدار العربية للعلوم ناشرون لبنان ، دار الأمان ،الرباط، ط1، 2010م، ص09 .

[xx]- ألجيرداس، ج، غريماس، وجاك فونتاني، سيمياء الأهواء من حالات الأشياء إلى حالات النفس، ترجمة وتقديم وتعليق سعيد بنكراد، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، ط1، 2010م، ص 17.

[xxi]- جاك فونتاني، سيمياء المرئي، ترجمة: علي أسعد، دار الحوار، سورية، ط1، 2003م، ص225.

* والمثير للعجب أنه إلى حدّ الساعة لاتزال الدراسات النقدية العربية تحفل بعدد لابأس به من المصطلحات التي تحيل إلى هذا المجال، بل حتى في البرامج التعليمية إذ لحدّ الساعة يتد الطالب المسميات التالية: السيميائيات -علم السيمياء- السيميولوجيا... الخ، بعد كل هذه الأشواط البحثية في تحديد المصطلح، فإلى حدّ الساعة سيجد الباحث في هذا المجال تكديس وتراكم في المصطلح السيميائي بلغ حدّ المبالغة المفرطة.

[xxii]- سعيد بنكراد، السيميائيات: النشأة والموضوع، مجلة عالم الفكر: السيميائيات، ع: 03، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 2007م، م 35، ص 34.

[xxiii]- سعيد بنكراد، السيميائيات..مفاهيمها وتطبيقاتها، دار الحوار للنشر، اللاذقية، ط02، 2012م، ص 09.

[xxiv]- ابن منظور، لسان العرب، دار الصادر، بيروت، المجلد السابع، ط1، د.ت، ص308.

[xxv]- [سورة الفتح، رواية ورش، الآية: 29].

[xxvi]- أحمد شاكر، عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير، ج 03، ص 350 – 351.

[xxvii]- الجاحظ ، البيان والتبيين، ص 88.

[xxviii]- الجاحظ، البيان والتبيين ، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط7، 1998م، ص85.

[xxix]- سعيد علوش، معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، سوشبريس، الدار البيضاء، ط01، 1985م، ص 123.

[xxx]- أحمد علي محمد، المفهوم اللغوي والاصطلاحي للسيمياء عربيا، مجلة العميد، ع: 07، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، العراق، 2013، ص254.

[xxxi]- مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط01، 1995م، ص 261.

[xxxii]- نعيمة سعدية، المصطلح اللساني واضطراب التداول، حوليات المخبر-دورية متخصصة محكمة يصدرها مخبر اللسانيات واللغة العربية، كلية الآداب واللغات، جامعة بسكرة، ع: 1، 2013م، ص58.

[xxxiii]- عبد الله إبراهيم، الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة(تداخل الأنساق والمفاهيم ورهانات العولمة)، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 1999م، ص94-95.(بتصرف)

[xxxiv]- عبد الله إبراهيم، الثقافة العربية..، ص96.

[xxxv]- نعيمة سعدية، المصطلح اللساني واضطراب التداول، حوليات المخبر دورية متخصصة محكمة يصدرها مخبر اللسانيات واللغة العربية، كلية الآداب واللغات، جامعة بسكرة، ع: 1، 2013م، ص61.

تثير الترجمة عديد الإشكاليات المعقدة: إشكالية العلاقة بين اللغات، وعلاقة اللغة والفكر، وإشكالية علاقة الفكر* والعالم الخارجي.

[xxxvi]- ينظر: إبراهيم الحاج يوسف، دور مجامع اللغة العربية في التعريب، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، ط 1، 2002م، ص 324 - 325.

[xxxvii]- عبد الله إبراهيم، الثقافة العربية، المرجع نفسه، ص96.

[xxxviii]- ينظر: مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي (الكتاب الأول)، ص505، الفصل الثالث فوضى المصطلح في الدرس اللساني العربي، ص 81.

- **المراجع العربية:**

- أبو نصر إسماعيل الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط 2، 1979م.

- إبراهيم الحاج يوسف، دور مجامع اللغة العربية في التعريب، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، ط 1، 2002م.

- ابن منظور، لسان العرب، دار الصادر، بيروت، المجلد السابع، ط1، د.ت.

- أحمد شاكر، عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير، ج 03.

- أحمد علي محمد، المفهوم اللغوي والاصطلاحي للسيمياء عربيا، مجلة العميد، ع: 07، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، العراق، 2013.

- بن حويلي مدني، الأثر التربوي للشواهد في المعجم المعاصر -مقام الشاهد في معاجم التراث-، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ع: 8، السنة: 3، الجزائر.

- الجاحظ، البيان والتبيين ، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط7، 1998م.

- الجلالي كدية، الترجمة بين التأويل والتلقي، ندوة الترجمة والتأويل، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب، الرباط، المملكة المغربية، ندوات ومناظرات، رقم 47، 1995م.

- حنون مبارك، دروس في السيميائيات، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط01، 1987م.

- سعيد بنكراد، السيميائيات: النشأة والموضوع، مجلة عالم الفكر: السيميائيات، ع: 03، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 2007م. سعيد بنكراد، السيميائيات..مفاهيمها وتطبيقاتها، دار الحوار للنشر، اللاذقية، ط02، 2012م.

- [سورة الفتح، رواية ورش، الآية: 29].

- سعيد علوش، معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، سوشبريس، الدار البيضاء، ط01، 1985م.

- الشاهد البوشيخي، مشكلة المنهج في دراسة مصطلح النقد العربي القديم، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، شعبة اللغة العربية وآدابها ،جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب، عدد 4، السنة 1988م/1409هـ.

، 1م، مجمع اللغة العربية- مصر، ط 1984- 1934- شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية في خمسين عاما 1404- 1984.

- صالح بلعيد، اللغة العربية آلياتها الأساسية وقضاياها الراهنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط، 1995.

- عبد الله إبراهيم، الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة،(تداخل الأنساق والمفاهيم ورهانات العولمة)، المركز العربي الثقافي- الدار البيضاء، ط 1، 1999.

- عبد الغني أبو العزم، الشاهد في المعاجم العربية القديمة ودوره في بنية النص المعجمي: لسان العرب نموذجا، مجلة اللسانيات، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، الجزائر، ع: 19 و20، 2013 – 2014م.

- عبد الواحد مرابط، السيمياء العامة و سيمياء الأدب ، منشورات الاختلاف الجزائر ، الدار العربية للعلوم ناشرون لبنان ، دار الأمان ،الرباط، ط1، 2010م.

- مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط01، 1995م.

- محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، منشورات اتحاد الكتاب العرب، د.ط، 1998 .

، سوريا 4، ج 81- محمد أحمد قدور، اللسانيات والمصطلح، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد 2006 ،753 :768.

1994، 1- محمود فهمي حجازي، البحث اللغوي. دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة، ط.

2003، 1- مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط.

- نعيمة سعدية، المصطلح اللساني واضطراب التداول، حوليات المخبر-دورية متخصصة محكمة يصدرها مخبر اللسانيات واللغة العربية، كلية الآداب واللغات، جامعة بسكرة، ع: 1، 2013م.

- وفاء كامل فايد، المجامع العربية وقضايا اللغة، من النشأة إلى أواخر القرن العشرين، عالم الكتب- القاهرة، 2003، 1 ط.

313: 263، 1992، 6، العدد 2- يحي عبد الرؤوف جبر، الشاهد اللغوي، مجلة النجاح للأبحاث، مج.

المراجع الأجنبية:

- Helmut Frlber, Terminological Manual, Paris, 1984,p115.

المراجع المترجمة:

ألجيرداس، ج، غريماس، وجاك فونتاني، سيمياء الأهواء من حالات الأشياء إلى حالات النفس، ترجمة وتقديم وتعليق سعيد بنكراد، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، ط1، 2010م.

برنار توسان، ما هي السيميولوجيا؟، تر: محمد نظيف، أفريقيا الشرق، المغرب، الطبعة الثانية، 2000م.

جاك فونتاني، سيمياء المرئي، ترجمة: علي أسعد، دار الحوار، سورية، ط1، 2003م.

- دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، تر: عبد القادر قيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط1، 1987م.

- فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، تعريب: صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، الجمهورية التونسية، 1985م.

- ميشال آرفيه وآخرون، السيميائيات (الأصول، القواعد، التاريخ)، ترجمة رشيد بن مالك، مراجعة عز الدين المناصرة، 1، 2013م. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع- عمّان، ط

-